الأمم المتحدة

A/71/365/Add.6

الجمعية العامة

Distr.: General
8 November 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

**الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧**

# التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

## المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

## مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن

## مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي

## تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، لسنة ٢٠١٧، والبالغ قدرها ٤٠٠ ٤١٤ ٢٧ دولار كقيمة صافية (٤٠٠ ٤٨٩ ٢٩ كقيمة إجمالية).

16-19574 (A)  151116  171116

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويُطلب إلى الجمعية العامة أن توافق على ميزانيتي هذين المكتبين لسنة ٢٠١٧، وأن تعتمد مبلغا إضافيا قدره ٧٠٠ ٣٨٥ ٢٨ دولار (كقيمة صافية بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، بعد أخذ التجاوز المقدّر في مصروفات سنة ٢٠١٦ بقيمة ٣٠٠ ٩٧١ دولار في الحسبان، ومبلغا قدره ٠٠٠ ٠٧٥ ٢ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مكافئ في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

# المحتويات

الصفحة

أولا – البعثات السياسية الخاصة ..... ٤

ألف – مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن ..... ٤

باء – مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي ..... ٢٠

ثانيا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ..... ٣١

# أولا – البعثات السياسية الخاصة

## ألف – مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن

(٣٠٠ ٤٨٧ ١٥ دولار)

### الخلفية والولاية والهدف

١ – منذ بداية الانتفاضة في اليمن في أوائل عام ٢٠١١، بذل الأمين العام مساعيه الحميدة لتعزيز السلام والاستقرار من خلال الحوار والمفاوضات. وفي القرارات ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة وتكثيفها. ويتلقى المجلس إحاطات منتظمة بشأن اليمن وفقا لدورة الإبلاغ الحالية التي مدّتها ٦٠ يوما.

٢ – ولكفالة التنفيذ الكامل والفعال لقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، إلى جانب مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، أنشأ الأمين العام مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن (انظر أيضا S/2015/283 و S/2015/284) وفقا لتبادل للرسائل مع رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/469 و S/2012/470). وعلى نحو ما طلبته الأطراف اليمنية، دعم ذلك المكتب تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها عن طريق جهود الوساطة السياسية والتيسير وتشجيع المشاركة الشاملة لجميع الفئات المعنية في عملية الانتقال السياسي.

٣ – ومنذ إنشاء مكتب المستشار الخاص في عام ٢٠١٢، ما برحَت الأمم المتحدة تقدم الدعم لعملية الانتقال السياسي بقيادة يمنية وتُعزّز المشاركة الشاملة للجميع، بما في ذلك الفئات التي كانت مهمّشة في السابق مثل الحركات الشبابية والجماعات النسائية والحراك الجنوبي والحوثيين. واختتم اليمنيون، بدعم وتسهيل من الأمم المتحدة، مؤتمراً للحوار الوطني في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ حضره ٥٦٥ مندوباً من جميع المناطق والتجمّعات السياسية في اليمن. ووفرت الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني مخطّطا لإقامة دولة اتحادية جديدة ترتكز على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أبناء اليمن. وتم إنشاء لجنة لصياغة الدستور تتولى صياغة دستور جديد يستند إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

٤ - وعلى الرغم من التقدم المهم الذي أحرزته عملية الانتقال السياسي، أدَّت النزاعات التي نشبت بين القوات الحكومية والحوثيين وغيرهم من الجماعات المسلحة بخصوص مشروع الدستور وترتيبات تقاسم السلطة إلى تصاعد العنف العسكري في منتصف عام ٢٠١٤. ورغم الاتفاقات التي تمت بوساطة المستشار الخاص آنذاك، أَحكمَ الحوثيون والوحدات المتحالفة معهم من القوات المسلحة السيطرة على صنعاء وأجزاء أخرى من البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وطوال الأشهر التي تلت ذلك.

٥ - وقد سهَّلت الأمم المتحدة عقدَ العديد من جولات المفاوضات في محاولة للخروج من المأزق السياسي، غير أن هذه الجهود لم تكن كافية لوقف تصاعد المواجهات العسكرية. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، قصفت وحدات سلاح الجو المتحالفة مع الحوثيين القصر الرئاسي في عدن حيث كان يحتمي الرئيس عبد ربه منصور هادي بعد فراره من صنعاء. وبناء على طلب من الرئيس، تَدخَّل تحالفٌ من البلدان بقيادة المملكة العربية السعودية عسكرياً في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ من أجل تأمين عودة الحكومة. وتصاعدَ القتال البرّي واتَّسع نطاقه بين الحوثيين والقوات المتحالفة معهم من جهة، وبين قوات حكومة اليمن والميليشيات المتحالفة معها من الجهة الأخرى، مما أسفر عن حالة طوارئ إنسانية. وعمل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرهما من الجماعات الإرهابية بنشاط على استغلال حالة انعدام الأمن على الأرض، فبَسَطت سيطرتها على مساحات كبيرة وشنَّت هجمات متكررة ضد أهداف حكومية ومدنية في العديد من المناطق.

٦ - وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٢٢١٦ (٢٠١٥) إلى الأمين العام أن يكثّف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظَّمة تحت قيادة يمنية. ومنذ ذلك الحين، يسّر المبعوث الخاص جولات متتالية من المشاورات بهدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لإنهاء النزاع واستئناف عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك المحادثات المباشرة التي جرت في سويسرا في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي الكويت في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٦.

٧ - وعلى الرغم من هذه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ما زال القتال مستمرا بين مختلف الأطراف في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك على طول الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن. وبشكل متزامن، تتواصل الهجمات التي يعلن كل من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنها، إلى جانب العمليات المضادة للتمرّد التي تنفّذ ضد هاتين الجماعتين، في جنوب اليمن حيث ما زالت الحالة الأمنية العامة شديدة التقلب.

٨ - وبغرض التخفيف من شدّة الحالة الإنسانية وتهيئة البيئة المؤاتية لإجراء المحادثات، بدأ في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ سريان وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه بتيسير من المبعوث الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المبعوث الخاص الأطراف في إنشاء لجنة التهدئة والتنسيق، وهي هيئة تدعمها الأمم المتحدة وتتألف من ممثلين عسكريين من الأطراف المشاركة مباشرةً في النزاع العسكري. وهي تهدف إلى تعزيز الاتصال بين الأطراف وتعزيز الالتزام بوقف الأعمال العدائية. واستكمالا لعمل اللجنة، أُنشئت لجان محلية للتهدئة في المحافظات الست الأكثر تضرّرا من النزاع، وذلك لتقديم دعم إضافي لوقف الأعمال العدائية.

٩ - وفي بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/PRST/2016/5)، دعا مجلس الأمن جميع الأطراف اليمنية إلى وضع خريطة طريق لتنفيذ التدابير الأمنية المؤقتة، لا سيما على المستوى المحلي، وعمليات الانسحاب وتسليم الأسلحة الثقيلة، واستعادة مؤسسات الدولة، واستئناف الحوار السياسي، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم خطة يحدد فيها الكيفية التي يمكن بها لمكتب المبعوث الخاص أن يدعم المرحلة التالية من عمله مع الأطراف، ولا سيما من أجل دعم العناصر المبينة أعلاه.

١٠ - وفي ردّ الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجّه إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/488)، والذي أحاط المجلس علما به في الرسالة المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/2016/489)، قدّم الأمين العام مقترحا لتعزيز مكتب المبعوث الخاص بحيث يقدّم دعما موسّعا للمحادثات اليمنية - اليمنية ولتنفيذ ما ينتج عنها من اتفاقات. ويتوخّى المقترح أن يتولى المكتب المهام التالية:

(أ) قيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في محادثات السلام في ما يتعلق بالتيسير وتقديم المشورة التقنية بشأن التفاوض والتصميم المتعلقين بما يلي: '١' الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك تشكيل لجان أمنية، وانسحاب الميليشيات والجماعات المسلحة عن طريق التفاوض، وتسليم الأسلحة الثقيلة للدولة بشكل منظّم؛ '٢' استعادة سير العمل في مؤسسات الدولة، بما في ذلك احترام التسلسل الإداري المقرر قانونا للسلطة وإزالة أي عوائق أمام حسن سير مؤسسات الدولة؛ '٣' القيام بالأعمال التحضيرية لاستئناف الحوار السياسي، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات حول وضع مشروع الدستور بصيغته النهائية واعتماده، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء انتخابات عامة؛

(ب) قيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في ما يتعلق بتوسيع نطاق جهود التيسير وتقديم المشورة التقنية للأطراف اليمنية بهدف ضمان مزيد من التقيد بوقف الأعمال العدائية والامتثال له، بطرق من بينها تقديم الدعم للجنة التهدئة والتنسيق، واللجان المحلية والآليات المحلية الإضافية؛

(ج) قيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ المراحل الأولى من الاتفاقات التي تبرم عن طريق التفاوض، والتخطيط والتحضير للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقات أكثر شمولا.

١١ - ويتمثل الهدف العام للمكتب في توفير الدعم لعملية السلام في اليمن، ووقف الأعمال العدائية (عن طريق آليات التهدئة والتنسيق)، وتنفيذ الاتفاقات الناتجة عن عملية السلام لإتاحة المجال لاستئناف عملية انتقال سلمية وشاملة للجميع ومنظمة وخاضعة للقيادة اليمنية.

## التعاون مع الكيانات الأخرى

١٢ - تتولى إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة مسؤولية تقديم الدعم الفني المساند لمكتب المبعوث الخاص.

١٣ - وستواصل إدارة الدعم الميداني في الأمانة العامة تقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن مسائل الدعم الميداني المتعلقة بالمكتب في اليمن وعمّان. أما المشورة بشأن السلامة والأمن فيتلقاها المكتب وغيره من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في اليمن بصورة منتظمة من إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمانة العامة. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، بحسب الحالات وعلى أساس استرداد التكاليف، بتوفير الدعم في شكل ضباط أمن لتوفير الحماية المباشرة، بحيث تكمّل جهودهم جهود فريق الحماية المباشرة القائم، وذلك في حال ظهور زيادة مفاجئة في هذه الاحتياجات. وسيواصل مكتب الدعم المشترك في الكويت تقديم الدعم المعاملاتي في مجالات الشؤون المالية والموارد البشرية والسفر.

١٤ - ويعمل مكتب المبعوث الخاص، في إطار أدائه لمهامه، بشكل وثيق مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن. ويتم تبادل المعلومات والتنسيق على المستويين العملي والرفيع على نطاق المنظومة من خلال اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية باليمن.

١٥ - ويقوم المبعوث الخاص ومكتبه، في سياق تأدية دور المساعي الحميدة للأمين العام، بالعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء ومجلس الأمن، ومع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، ومع الشركاء الدوليين الآخرين.

١٦ - ومن المتوخّى أن يتم العمل على وضع مشروع الدستور وإصلاح النظام الانتخابي وغير ذلك من المهام الانتقالية بالتنسيق الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية، ومع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري.

**المعلومات المتعلقة بالأداء**

١٧ - أتاح إنشاء البعثة في اليمن في منتصف عام ٢٠١٢ المجال لإطلاق عملية الانتقال من خلال التيسير السياسي والاضطلاع بمهام الرصد وتقديم الخبرات التقنية.

١٨ - وكان من الإنجازات المهمة الاختتام الناجح لمؤتمر الحوار الوطني الشامل لجميع الأطراف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. فقد تم في المؤتمر تحديد الإطار والمبادئ لإقامة دولة اتحادية ديمقراطية جديدة، وتمت تهيئة المجال لإطلاق عملية وضع الدستور. وبفضل جهود التيسير والوساطة التي قام بها المبعوث الخاص، توصّلت لجنة صياغة الدستور إلى توافق في الآراء بشأن المسودة الأولى للدستور الجديد، وتم تقديمها إلى الهيئة الوطنية المعنية بالإشراف على تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لاستعراضها والموافقة عليها في المستقبل.

١٩ - وما زال هناك عدد من الخطوات المعلّقة التي يلزم إنجازها في المرحلة التالية كي يتم وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور، ومنها إجراء المشاورات العامة، واعتماد الدستور، وتعديل التشريعات الانتخابية ذات الصلة، وإجراء الأعمال التحضيرية للانتخابات. ومن المتوقع أن يكون مطلوبا من المبعوث الخاص إجراء نقاشات سياسية مستفيضة وجهود مكثفة في مجال الوساطة. وعلى إثر انهيار عملية الانتقال السياسي وبداية التصعيد العسكري في أوائل عام ٢٠١٥، من المتوقع أن تبدأ هذه الأنشطة بمجرّد التوصّل إلى اتفاق على إنهاء المواجهات العسكرية.

٢٠ - وطوال الفترة التالية لتصعيد النزاع، انخرط المبعوث الخاص في جهود المساعدة على التوصّل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. وكان من بين أنشطة الوساطة المضطلع بها بهدف استئناف عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظّمة وخاضعة للقيادة اليمنية بما يلبي المطالب والتطلّعات المشروعة للشعب إجراءُ المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين، وكذلك تيسير المحادثات المباشرة بين

الأطراف اليمنية (جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ وبيال، سويسرا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ ومدينة الكويت في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٦). ويسّر المبعوث الخاص اتفاقين لوقف الأعمال العدائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦، وإنشاء لجنة التهدئة والتنسيق ولجان التهدئة المحلية للإشراف على تنفيذ الاتفاقين. وخلال محادثات الكويت، قدّم المبعوث الخاص الدعم لفريق عامل معني بالإفراج عن السجناء، ويسّر التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتحاربة بشأن تشكيل الهيئات الرئيسية لتنفيذ اتفاق سلام. ولا تزال جهود الوساطة مستمرة بهدف استكمال تفاصيل اتفاق سلام شامل وترتيب مراحل العمل على التوصل إلى هذا الاتفاق.

**افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧**

٢١ - منذ اختتام محادثات الكويت، انخرط المبعوث الخاص في مشاورات مكثفة مع الأطراف اليمنية وأعضاء مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي بشكل أعمّ. وقام من ثم بتزويد الأطراف اليمنية بمشروع خريطة طريق تعالج الترتيبات الأمنية والسياسية بما يتوافق مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتشمل خريطة الطريق مجموعة متسلسلة من الخطوات الأمنية والسياسية التي تُنفَّذ بالتوازي، مما من شأنه أن يساعد اليمن على العودة إلى عملية انتقال شاملة للجميع وسلمية ومنظّمة وخاضعة للقيادة اليمنية. وسيلزم إجراء مزيد من المشاورات والمفاوضات للبناء على خريطة الطريق التي قدمها المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى تسوية شاملة عن طريق التفاوض.

٢٢ - ومن المتوقع أن يبقى الدور الذي يقوم به مجلس الأمن نشطا ومكثفا، بما في ذلك طلب تقديم التقارير المنتظمة إلى المجلس (كل ٦٠ يوما). ويتولى المبعوث الخاص مسؤولية تقديم التقارير إلى المجلس، كما يمكن على ضوء التحدّيات المتوقَّع أن تواجه عملية السلام تصوُّر أن يقدم المبعوث الخاص بشكل متكرّر إحاطات إعلامية مخصّصة لمسائل محدّدة.

٢٣ - وسيواصل المكتب قيامه بجهود الوساطة بين الأطراف اليمنية في النزاع كمحاولة لتيسير التوصل من خلال التفاوض إلى تسوية مستندة إلى خريطة الطريق. ويُتوقَّع أن تظل الأطراف بحاجة إلى دعم كبير في المفاوضات في ما يتصل بتصميم الآليات والعمليات التي ستشكل جزءا من اتفاق أو سلسلة اتفاقات لإنهاء النزاع، بما في ذلك في ما يتعلق برصد وقف إطلاق النار وسحب القوات وتسليم الأسلحة الثقيلة، ووضع الترتيبات الأمنية المؤقتة الأخرى، واستعادة مؤسسات الدولة، واستئناف عملية الانتقال السياسي (وضع مشروع الدستور في صيغته النهائية واعتماده، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء الانتخابات العامة).

٢٤ - وسيواصل المكتب دعم الأطراف في لجنة التهدئة والتنسيق، وفي لجان التهدئة المحلية على مستوى المحافظات. وستظل هذه الجهات بحاجة إلى دعم كبير في المجالين التقني والتيسيري من أجل ضمان فعالية أدائها كي تسهم في وقف تصاعد وتيرة الاقتتال وفي تعزيز وقف الأعمال العدائية. وبينما يُتوقّع أن تظل الأطراف اليمنية ملتزمة من حيث المبدأ بوقف الأعمال العدائية، من المرجح أن يكون هذا الوقف هشّا وأن تشوبه توترات في المحادثات ومواجهات عسكرية. وسيكون مقر لجنة التهدئة والتنسيق في ظهران الجنوب بالمملكة العربية السعودية.

٢٥ - ويُتوقّع أن تبقى الظروف الأمنية في اليمن شديدة الصعوبة بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة، حتى أن المكتب ومعظم موظفيه سيكونون موجودين خارج اليمن، على أن يسافروا إليه بصفة دورية حسبما وعندما يقتضي الأمر، ووفقا لما تسمح به الظروف الأمنية والتشغيلية. وفي رسالته المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/488)، أعرب الأمين العام عن اعتزامه نقل مكتب المبعوث الخاص من نيويورك إلى عمّان. وهو سيقوم من هناك بدور المركز الأوّلي لتقديم الدعم إلى الأطراف اليمنية والعمليات في اليمن. وسيظل وجود المكتب في صنعاء محدودا في البداية، ثم سيزداد حجم هذا الوجود مع الوقت وفقا لما تسمح به الظروف الأمنية والتشغيلية لإتاحة المجال لرصد الحالة والإبلاغ عنها بمزيد من الفعالية، إلى جانب التفاعل بصورة أوثق مع المحاورين اليمني، وخاصة في ما يتصل بعملية السلام وأنشطة دعم وقف الأعمال العدائية والتنفيذ المبكر للاتفاقات الناتجة عن محادثات السلام.

٢٦ - وستتواصل العمليات العسكرية ضد المتطرفين العنيفين. وستظل الجماعات المتطرفة تشكل تهديدا عدائيا لموظفي الأمم المتحدة وللجهات الفاعلة الأخرى. وبالتالي فإن الخطر على سلامة وأمن الموظفين سيكون بالغ الشدة في المناطق التي توجد بها هذه المخاطر، وستكون حرية تنقل الموظفين مقيَّدة بشدّة خارج صنعاء. وسيكون لكل من طبيعة الشواغل الأمنية الآخذة في التطوّر ومبدأ الملكية المحلية انعكاسات تقتضي من المكتب أن يعتمد نهجا يدعم الأطراف اليمنية عبر سبل أهمها توفير المشورة التقنية وتقديم المساعدة التيسيرية في التفاوض وتصميم عناصر الاتفاق أو الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها في نهاية المطاف، وأداء آليات التهدئة، وتنفيذ ما سينتج عن ذلك من اتفاقات.

٢٧ - وقد جاء توسيع مكتب المبعوث الخاص نتيجةً للطلبات التي وجّهها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/PRST/2016/5) إلى الأمين العام لتقديم خطة، في غضون ٣٠ يوما، لتعزيز المكتب كي يقدم الدعم إلى الأطراف اليمنية في عملية

السلام، ووقف الأعمال العدائية، وتنفيذ الاتفاقات الناتجة عن عملية السلام لإتاحة المجال لاستئناف عملية انتقال سلمية وشاملة للجميع ومنظّمة وخاضعة للقيادة اليمنية. وفي ردّه (S/2016/488)، عرض الأمين العام ملامح الخطة التي تشمل التعزيز اللازم للقدرات، إلى جانب نقل مقرّ المكتب من نيويورك إلى عمّان. واستجاب مجلس الأمن في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر S/2016/489) بأن أحاط علما بالخطة.

٢٨ - وجرى ترتيب الجهود المبذولة في المرحلة التالية بهدف تعزيز مكتب المبعوث الخاص بحيث تتماشى مع التقدّم المحرز في تصميم وتيسير مفاوضات اتفاقات السلام وفي الجهود الرامية إلى خفض مستويات العنف في اليمن. وفي الوقت الحالي، يقود المبعوث الخاص وفريقه قيادة المشاورات الثنائية المكثفة مع طرفي النزاع ومع الجهات المعنية الأخرى في المنطقة وخارجها. وهذا يشمل المفاوضات المتعلقة بالتدابير الأمنية المؤقتة وتوسيع نطاق اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه بوساطة من الأمم المتحدة، والذي دخل حيز النفاذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للسلام الدائم في البلد.

٢٩ - ولكي ينهض بالمسؤوليات والمهام الجديدة التي أقرّها مجلس الأمن، سيكون مكتب المبعوث الخاص بحاجة إلى موظفين إضافيين ذوي خبرة في مجالات الوساطة السياسية والتيسير، والشؤون الانتخابية، ووقف إطلاق النار، وفض الاشتباك، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغير ذلك من قضايا القطاع الأمني. وستشكل زيادة الاحتياجات هذه إجهادا لما هو قائم من موظفي دعم البعثة وقدرات السلامة والأمن، وهو ما سيتطلّب تعزيزا من أجل دعم المساعي الحميدة للأمين العام.

٣٠ - وسيقوم المبعوث الخاص بزيارات منتظمة إلى اليمن والمنطقة للحفاظ على اتصال وثيق بجميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والحكومة (التي تتخذ من الرياض مقرا لها منذ آذار/مارس ٢٠١٥) وجميع الأطراف السياسية والحوثيون والحراك الجنوبي، وأصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون، بما في ذلك الجماعات النسائية والحركات الشبابية والمجتمع المدني.

٣١ - وستظل هناك حاجة إلى تفاعل المبعوث الخاص بصورة متكررة مع الجهات الفاعلة الإقليمية. ويُتوقّع القيام بزيارات منتظمة إلى المنطقة، بما في ذلك زيارة عواصم عدة بلدان، دعما للمشاركة والتنسيق الدوليين.

٣٢ - وفيما يلي هدف المكتب وإنجازاته المتوقعة وما يتعلق بها من مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١

**الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء**

**الهدف:** تحقيق تقدمٍ على مسار عملية سلام شاملة في اليمن، وانخفاضٍ في مستويات العنف

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | | مقاييس الأداء | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| (أ) حل تفاوضي متفق عليه يلبي إرادة الشعب اليمني المشروعة | '١' اتفاق كلا الطرفين المتنازعين على خريطة الطريق وتوقيعهما عليه | الهدف | نعم | لا ينطبق | لا ينطبق |
| | | التقدير | | لا | لا ينطبق |
| | | الأداء الفعلي | | | لا |
| | '٢' عدد الاجتماعات بين ممثلي الطرفين المتنازعين المعقودة في إطار عملية جامعة وشاملة (اجتماعات ثنائية، ومحادثات بإشراف ميسرين) | الهدف | ٥٠ | لا ينطبق | لا ينطبق |
| | | التقدير | | ٥٠ | لا ينطبق |
| | | الأداء الفعلي | | | ١٠ |
| | '٣' عدد حالات تقديم المشورة التقنية بشأن التفاوض وتصميم عناصر خريطة الطريق أو الاتفاق الأولي (بناء القدرات، وأوراق الخيارات) | الهدف | ٥٠ | لا ينطبق | لا ينطبق |
| | | التقدير | | ٥٠ | لا ينطبق |
| | | الأداء الفعلي | | | ١٠ |
| | '٤' عدد الحالات التي تكون فيها النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني قد أُدمجت بصورة مجدية في العملية السياسية (العضوية في الهيئات السياسية، وبناء القدرات) | الهدف | ٨٠ | لا ينطبق | لا ينطبق |
| | | التقدير | | ٣٠ | لا ينطبق |
| | | الأداء الفعلي | | | ٥ |

النواتج

- إجراء حوار ومشاورات منتظمة وتقديم المشورة التقنية بشأن التفاوض وتصميم الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك تشكيل لجان أمنية، وانسحاب الميليشيات والجماعات المسلحة بناء على قرار يُتخذ بالتفاوض، وتسليم الأسلحة الثقيلة إلى الدولة على نحو منظم (١٠٠)
- إجراء المشاورات وتقديم المشورة التقنية بشأن إعادة إحياء مؤسسات الدولة، بما في ذلك احترام التسلسل الإداري القانوني للسلطة وإزالة أي عوائق تعرقل حسن سير مؤسسات الدولة (٤٠)
- إجراء المشاورات وتقديم المشورة التقنية بشأن استئناف الحوار السياسي، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات حول وضع مشروع الدستور بصيغته النهائية واعتماده، وإصلاح النظام الانتخابي وإجراء انتخابات عامة (٦٠)

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | | مقاييس الأداء | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ |
| (ب) تعزيز وقف الأعمال القتالية | '١' انخفاض عدد الأعمال العدائية المُبلّغ عنها | الهدف | نعم | لا ينطبق | لا ينطبق |
| | | التقدير | | نعم | لا ينطبق |
| | | الأداء الفعلي | | | لا |
| | '٢' عدد مبادرات الدعم التقني المقدم إلى لجان الأمن والآليات المحلية ذات الصلة (بناء القدرات، والمنتجات الاستشارية) | الهدف | ١٠٠ | لا ينطبق | لا ينطبق |
| | | التقدير | | ١٠٠ | لا ينطبق |
| | | الأداء الفعلي | | | ٥ |

النواتج

- تقديم المساعدة في ما يتعلق بتوسيع نطاق جهود التيسير والمشورة التقنية المقدمة للطرفين في اليمن بهدف ضمان تعزيز التقيد بوقف الأعمال العدائية والامتثال له، بطرق من بينها تقديم الدعم للجان الأمن والآليات المحلية الأخرى (٥٠)

**العوامل الخارجية**

٣٣ - يُتوقع أن يتحقق الهدف شريطة وجود الإرادة السياسية الكافية والدعم والمشاركة من جانب مختلف الجهات المعنية ووجود دعم مستمر من المجتمع الدولي.

**الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)**

الجدول ٢

**الموارد المالية**

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| | ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ | | | | الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاعتمادات | النفقات المقدرة | الفرق | الاعتمادات لعام ٢٠١٦ | مجموع الاحتياجات | الاحتياجات غير المتكررة | الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦) | صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ] |
| الفئة | (١) | (٢) | (٣)=(١)-(٢) | (٤)=(١) | (٥) | (٦) | (٧)=(٥)-(٤) | (٨)=(٥)-(٣) |
| تكاليف الموظفين المدنيين | ٣٨٠٤,٨ | ٤٤٨٠,٤ | (٦٧٥,٦) | ٣٨٠٤,٨ | ٨٩١٢,٩ | - | ٥١٠٨,١ | ٩٥٨٨,٥ |
| التكاليف التشغيلية | ٢٩٢٥,٣ | ٣٤٣٦,٠ | (٥١٠,٧) | ٢٩٢٥,٣ | ٦٥٧٤,٤ | ١٣٨٢,٠ | ٣٦٤٩,١ | ٧٠٨٥,١ |
| **المجموع** | ٦٧٣٠,١ | ٧٩١٦,٤ | (١١٨٦,٣) | ٦٧٣٠,١ | ١٥٤٨٧,٣ | ١٣٨٢,٠ | ٨٧٥٧,٢ | ١٦٦٧٣,٦ |

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٣

**الوظائف**

| | الفئة الفنية والفئات العليا | | | | | | | | | | | فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها | | الموظفون الوطنيون | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | و أ ع | أ ع م | مد-٢ | مد-١ | ف-٥ | ف-٤ | ف-٣ | ف-٢ | المجموع الفرعي | فئة الخدمات الميدانية/خدمات الأمن | فئة الخدمات العامة | مجموع الموظفين الدوليين | الموظفون الوطنيون من الرتبة المحلية | مجموع الموظفين الوطنيين الفئة الفنية | متطوعو الأمم المتحدة | المجموع |
| الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦ | ١ | – | ١ | – | ٤ | ٥ | ٣ | – | **١٤** | ١٣ | ١ | **٢٨** | ٩ | ٢ | – | **٣٩** |
| الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧ | ١ | ١ | – | ٤ | ٨ | ١٨ | ١٤ | – | **٤٦** | ٢٧ | ٢ | **٧٥** | ٣٠ | ٨ | – | **١١٣** |
| **التغير** | – | **١** | **(١)** | **٤** | **٤** | **١٣** | **١١** | – | **٣٢** | **١٤** | **١** | **٤٧** | **٢١** | **٦** | – | **٧٤** |

٣٤ - ويعزى تجاوز الإنفاق المتوقع لعام ٢٠١٦ في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية لتغطية تكاليف الموظفين الدوليين والوطنيين، فضلا عن التكاليف التشغيلية، لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وإلى نظر المجلس في الآونة الأخيرة في اقتراح الأمين العام الداعي إلى تعزيز مكتب المبعوث الخاص وتقديم دعم موسع إلى محادثات السلام بين طرفي النزاع في اليمن وتنفيذ الاتفاقات الناجمة عن ذلك. وتغطى النفقات الإضافية عن طريق سلطة الالتزام التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بمبلغ قدره ١ ١٨٦ ٣٠٠ دولار بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٠. وسيُطلب رصد اعتماد لتغطية المبلغ الذي سينفَق في إطار سلطة الالتزام في سياق الاحتياجات الإجمالية للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٥ - وتصل الاحتياجات المقدرة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧ إلى ١٥ ٤٨٧ ٣٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف الموظفين المدنيين (٨ ٩١٢ ٩٠٠ دولار) التي تشمل المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين (٨ ١٦٨ ٨٠٠ دولار)؛ وتكاليف الموظفين الوطنيين (٧٤٤ ١٠٠ دولار)؛ والتكاليف التشغيلية (٦ ٥٧٤ ٤٠٠ دولار)، بما في ذلك السفر في مهام رسمية (١ ٠٥٩ ٨٠٠ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٢ ٨١٤ ٤٠٠ دولار)؛ والنقل البري (١ ١٩٤ ٧٠٠ دولار)؛ والنقل الجوي (١٩٢ ٨٠٠ دولار)؛ والاتصالات (٢٦٠ ٧٠٠ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٣٧٥ ٩٠٠ دولار)؛ والخدمات الطبية (٤٠ ٢٠٠ دولار)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٣٥ ٩٠٠ دولار).

٣٦ - ويشمل مجموع الملاك الوظيفي المقترح لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧ ما مجموعه ١١٣ وظيفة، بما في ذلك ٧٤ وظيفة جديدة مقترحة، منها ٤٩ وظيفة مقرها في عمان، و ٥٧ وظيفة مقرها في صنعاء، ووظيفتان مقرهما في الكويت، و ٥ وظائف مقرها في نيويورك. وفيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وبحسب المخطط الذي قدمه الأمين العام في رسالته (S/2016/488)، يُقترح إنشاء ٧٤ وظيفة جديدة.

٣٧ - ويقترح مكتب المبعوث الخاص إجراء التغييرات التالية:

(أ) الوظائف الجديدة المقترحة - ٧٤ وظيفة (٤٧ موظفاً دولياً، و ٢٧ موظفاً وطنياً):

يُقترح إنشاء ٣٩ وظيفة فنية جديدة، بما في ذلك:

'١' ثلاث وظائف برتبة مد -١ (وظيفتان مقرهما في عمان، ووظيفة مقرها في صنعاء)؛

'٢' ٤ وظائف برتبة ف -٥ (٣ وظائف مقرها في عمان، ووظيفة مقرها في صنعاء)؛

'٣' ٧ وظائف برتبة ف-٤ (٥ وظائف مقرها في عمان، ووظيفة مقرها في صنعاء)؛

'٤' ٦ وظائف برتبة ف-٣ (٣ وظائف مقرها في عمان، و٣ وظائف مقرها في صنعاء)؛

'٥' ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية، مقرها في عمان؛

'٦' خمس وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، مقرها في صنعاء؛

'٧' ١١ وظيفة بالرتبة المحلية (٦ وظائف مقرها في عمان، و٥ وظائف مقرها في صنعاء)؛

ويُقترح إنشاء سبع وظائف جديدة ذات صلة بالأمن، بما في ذلك:

'١' خمس وظائف (١ ف -٤، و ١ ف -٣، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من الرتبة المحلية)، مقرها في صنعاء؛

'٢' ووظيفتان (واحدة من فئة الخدمة الميدانية وواحدة من الرتبة المحلية)مقرهما في عمان؛

ويُقترح إنشاء ٢٥ وظيفة جديدة ذات صلة بدعم البعثة، بما في ذلك:

'١' وظيفة واحدة برتبة مد -١، مقرها في عمان؛

'٢' أربع وظائف برتبة ف -٤، مقرها في عمان؛

'٣' ثلاث وظائف برتبة ف-٣ (وظيفتان مقرهما في عمان، ووظيفة مقرها في صنعاء)؛

'٤' ٨ وظائف من فئة الخدمة الميدانية (٥ وظائف مقرها في عمان، و٣ وظائف مقرها في صنعاء)؛

'٥' وظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية، مقرها في عمان؛

'٦' ثماني وظائف من الرتبة المحلية (٤ وظائف مقرها في عمان، ووظيفتان مقرهما في صنعاء، ووظيفتان مقرهما في الكويت)؛

ويقترح إنشاء ثلاث وظائف جديدة ذات صلة بالمساندة، مقرها في نيويورك، بما في ذلك:

وظيفة واحدة برتبة ف -٤، ووظيفة واحدة برتبة ف -٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(ب) الوظائف التي يُقترح نقلها (بين المواقع):

'١' من نيويورك إلى عمان: أربع وظائف فنية (١ وكيل الأمين العام، و ١ ف -٥، و ١ ف -٤، و ١ ف -٣)؛

'٢' من صنعاء إلى عمان: ثلاث وظائف فنية، بما في ذلك وظيفتان (١ ف -٥ و ١ ف -٤) ووظيفة إلى دعم البعثة (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)؛

(ج) الوظائف التي يُقترح إعادة تصنيفها ونقلها:

يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة مد -٢ إلى رتبة أمين عام مساعد، ونقل تلك الوظيفة من صنعاء إلى عمان؛

(د) يُقترح إنشاء أقسام فنية جديدة، بما في ذلك مكتب رئيس الموظفين، ومكتب نائب رئيس البعثة، وقسم قطاع الأمن وقسم الإعلام، لتلبية احتياجات مكتب المبعوث الخاص.

٣٨ - ويشير الموجز الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في رسالته (S/2016/488) إلى أنه يعتزم أيضا نقل مكتب المبعوث الخاص لليمن من نيويورك إلى عمان. وسيعمل مكتب المبعوث الخاص، من عمان، ليكون بمثابة منطلق لتقديم الدعم إلى الطرفين اليمنيين والعمليات في اليمن، والحرص على إبقاء وجودٍ متقدم في صنعاء. وسيظل الوجود في صنعاء محدوداً في البداية، ولكنه سيزيد مع مرور الوقت حسبما تسمح به الحالة الأمنية والظروف التشغيلية. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن المكتب الموسَّع للمبعوث الخاص سيتطلب وجود موظفين ذوي خبرة في مجالات الوساطة السياسية والتيسير السياسي، والشؤون الانتخابية، ووقف إطلاق النار، وفك الاشتباك، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وغير ذلك من المسائل المتصلة بقطاع الأمن وما يلزمها من خدمات إدارية وأمنية وخدمات دعم. وستظل وظيفتان من وظائف الدعم الفني في مكتب المبعوث الخاص (وظيفة برتبة ف -٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) باقيتين في نيويورك لدعم المكتب عبر التواصل مع مجلس الأمن والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في نيويورك.

**الوظائف الفنية**

٣٩ - وفي إطار العنصر الفني، يُقترح إنشاء ٣٩ وظيفة جديدة (٣ مد -١، و ٤ ف -٥، و ٧ ف -٤، و ٦ ف -٣، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٥ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ١١ وظيفة من الرتبة المحلية)، لزيادة الملاك الوظيفي الحالي للموظفين الفنيين من ١٦ وظيفة قائمة معتمدة لعام ٢٠١٦ إلى ٥٤ وظيفة مقترحة في عام ٢٠١٧، والنقل الخارجي لوظيفة واحدة (من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب الدعم السياسي في صنعاء إلى مكتب رئيس دعم البعثة في عمان. ويُقترح أيضا إنشاء الأقسام الجديدة التالية: مكتب رئيس الموظفين؛ ومكتب نائب رئيس البعثة؛ وقسم إصلاح قطاع الأمن؛ وقسم شؤون الإعلام. وبالنظر إلى التحديات التي يُتوقع أن يتعين على مكتب المبعوث الخاص أن يعالجها من حيث ولايته المعقدة والبيئة السياسية والتشغيلية الصعبة، يقترح إعادة تصنيف وظيفة مدير الشؤون السياسية (مد-٢) إلى رتبة أمين عام مساعد، بوصفه نائب رئيس البعثة. ويقترح أيضا إنشاء وظيفة رئيس الموظفين (مد-١) لضمان التماسك والتنسيق في مجال التخطيط الاستراتيجي والعمليات عبر جميع عناصر البعثة. ويقترح إنشاء وظيفة موظف رئيسي لشؤون إصلاح قطاع الأمن (مد-١) لرئاسة قسم قطاع الأمن، ووظيفة موظف رئيسي للشؤون السياسية (مد-١) لرئاسة قسم الشؤون السياسية.

**الوظائف ذات الصلة بالأمن**

٤٠ - في إطار الملاك الوظيفي للوظائف ذات الصلة بالأمن، يقترح مكتب المبعوث الخاص إنشاء سبع وظائف جديدة (١ ف -٤، و ١ ف -٣، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان بالرتبة المحلية)، لزيادة الملاك الوظيفي للوظائف ذات الصلة بالأمن من ١٣ وظيفة معتمدة لعام ٢٠١٦ إلى ٢٠ وظيفة في عام ٢٠١٧. ويتعلق مقترح إنشاء سبع وظائف إضافية بما يلي: (أ) حماية المرافق، ويشمل ذلك في المقام الأول عمليات تفتيش المركبات والمشاة ونقاط مراقبة الدخول؛ (ب) توفير الحماية اللصيقة لرئيس البعثة وغيره من كبار مسؤولي الأمم المتحدة في اليمن؛ (ج) الأنشطة الأخرى الرامية إلى كفالة توفير أفضل قدر من السلامة والأمن للأفراد والعمليات والأصول.

**الوظائف ذات الصلة بدعم البعثة**

٤١ - في إطار عنصر دعم البعثة يقترح مكتب المبعوث الخاص إنشاء ٢٥ وظيفة جديدة (١ مد -١، و ٤ ف -٤، و ٣ ف -٣، و ٨ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة موظف وطني من الفئة الفنية، و ٨ وظائف من الرتبة المحلية) والنقل الداخلي لوظيفة واحدة (من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب الدعم السياسي في صنعاء إلى مكتب رئيس دعم البعثة في عمان، على نحو يؤدي لزيادة ملاك الموظفين المتصل بدعم البعثة من ١٠ وظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦ إلى ٣٦ وظيفة مقترحة في عام ٢٠١٧.

٤٢ - ويُقترح إنشاء وظيفة جديدة لرئيس دعم البعثة (مد-١) يتولى شاغلها رئاسة عنصر دعم البعثة، وتعكس هذه الوظيفة مستوى المخاطر التشغيلية وتعقيد عمليات المكتب المنتشر في مواقع متعددة بمعايير تشغيلية محفوفة بالتحديات. وعلاوة على ذلك، فإن الاضطرابات المدنية وانهيار المؤسسات الحكومية تفرض تحديات إدارية ولوجستية على توسيع نطاق العمليات في اليمن. ويُقترح إنشاء وظائف إضافية في مجالات الإدارة والموارد البشرية والمشتريات والشؤون المالية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتحركات والنقل. وهذه الوظائف مطلوبة لدعم مكتب المبعوث الخاص في عملياته وأنشطته في عمان وصنعاء. وسيستند توفير عنصر دعم البعثة إلى مبادئ توفير وجود خفيف ومرن ومتعدد الوظائف، والتنفيذ المتكامل لدعم البعثة، بالاستعانة بفريق الأمم المتحدة القطري داخل اليمن، واستمرار الاعتماد على مكتب الدعم المشترك في الكويت لتقديم الدعم للمعاملات المتعلقة بالموارد البشرية والسفر والشؤون المالية. ولكفالة استمرار الوجود الخفيف للمكتب في تقديم الخدمات الإدارية، يُقترح إنشاء وظيفتين جديدتين من الرتبة المحلية في الشؤون المالية والموارد البشرية لمواصلة الدعم المقدم من مكتب الدعم المشترك في الكويت في مجال إجراء

المعاملات. والمسؤوليات الأساسية في مجالي الموارد البشرية والشؤون المالية مرتبطة بالموقع، ويقترح إنشاء الوظائف المتصلة بها في عنصر دعم البعثة بمكتب المبعوث الخاص. والوظائف المقترحة في إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أخذت في الاعتبار تقنيات تقديم الخدمات عن بعد بالنسبة للخدمات التي يمكن أن يقدمها كل من قسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط ومركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات في بريندیزي بإيطاليا، وفي فالنسيا بإسبانيا. ويراعى المقترح أيضاً جميع الخدمات المرتبطة بالموقع والتي تتطلب وجود موظفين خبراء في الموقع، مثل موظفي إدارة الشبكات في الموقع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن، وخدمات التداول بالفيديو، ودعم المستخدمين، وبرمجة البث، والتفاعل مع مقدمي الخدمات المحليين. ويهدف الملاك الوظيفي المقترح إلى تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات التشغيلية اللازمة لحسن سير العمليات، بما في ذلك تحقيق المرونة التشغيلية للبعثة.

**الوظائف ذات الصلة بأنشطة المساندة**

٤٣ - يقترح أيضا إنشاء ثلاث وظائف مساندة (١ ف -٤، و ١ ف -٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في نيويورك، بما في ذلك: (أ) وظيفتان في إدارة الدعم الميداني (وظيفة واحدة لموظف للموارد البشرية (ف-٤) ووظيفة موظف لتخطيط المشتريات واللوجستيات (ف -٣) لتوفير مكتب المبعوث الخاص بتوجيهات انطلاقا من المقر في مجالات الموارد البشرية واللوجستيات؛ (ب) وظيفة مساعد لشؤون الميزانية البرنامجية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية من أجل كفالة توفير الدعم الملائم وفي الوقت المناسب في استعراض وإعداد الوثائق المتعلقة بالميزانية ورصد استخدام الميزانية من قبل البعثات السياسية الخاصة.

٤٤ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ إلى ما يلي: (أ) مقترح إنشاء ٧٤ وظيفة (٤٧ موظفا دوليا و ٢٧ موظفا وطنيا)؛ (ب) زيادة في إطار المرافق والهياكل الأساسية، بما في ذلك استئجار المكاتب؛ وخدمات التعديل والتجديد لتلبية معايير السلامة الدنيا حين التشغيل، والشروط المتعلقة بمعايير مقاومة الزلازل؛ واقتناء المرافق الجاهزة والمولدات الكهربائية ومعدات معالجة المياه في المساحات المكتبية الجديدة؛ (ج) اقتناء مركبات لمكتب المبعوث الخاص؛ يقابلها جزئيا انخفاض في إطار النقل الجوي، بما في ذلك الاحتياجات إلى الرحلات الجوية الخاصة المستأجرة وتكاليف السفر في مهام رسمية، لأن مقر عمل المبعوث الخاص سيكون في المنطقة في عام ٢٠١٧.

**الموارد الخارجة عن الميزانية**

٤٥ - في عام ٢٠١٦، استُخدمت موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٤٣٧ دولار لدعم مكتب المبعوث الخاص بهدف المساعدة في التخطيط الاستراتيجي للمسؤوليات والمهام الإضافية التي تضطلع بها البعثة. وفي عام ٢٠١٧، تم تأمين التمويل اللازم بمبلغ ٠٠٠ ٦٦٦ دولار لتقديم الدعم إلى لجنة التهدئة والتنسيق والمفاوضات بشأن الترتيبات الأمنية.

## باء - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي

(١٠٠ ٩٢٧ ١١ دولار)

**المعلومات الأساسية والولاية والهدف**

٤٦ - لا تزال الحالة السياسية والأمنية في بوروندي محفوفة بالمخاطر. ولقد أعرب مجلس الأمن عن قلقه من الأزمة السياسية المستمرة، وكذلك من زيادة الإبلاغ عن حالات الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال التعذيب، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وتقييد الحريات الأساسية، فضلا عن الاستخدام العشوائي للهجمات بالقنابل، ولا سيما ضد المدنيين. وأدى ذلك إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وإنسانية بالغة الخطورة. ومنذ اندلاع الأزمة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، فر من البلد أكثر من ٠٠٠ ٣١٥ لاجئ.

٤٧ - وزار مجلس الأمن بوروندي مرتين في أقل من سنة (آذار/مارس ٢٠١٥، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦). وجرت أيضا زيارات اضطلع بها الأمين العام، ووفد من خمسة رؤساء دول من دول الاتحاد الأفريقي، وكذلك زيارة أجراها في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفد من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من هذا الاهتمام الدبلوماسي رفيع المستوى، لا تزال الأزمة السياسية في البلد بدون حل.

٤٨ - وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، عينت جماعة شرق أفريقيا رئيس أوغندا كوسيط للحوار بين الأطراف البوروندية. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، عيّنت جماعة شرق أفريقيا رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق من أجل تيسير الوساطة، بهدف عقد عملية حوار حقيقي وشامل للجميع من أجل التوصل إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة البوروندين بهدف إنهاء الأزمة. وعقدت اجتماعات الحوار الأولية في عنتيبي، أوغندا، في ٢٨ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٥، وفي أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو ومن ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٤٩ - ورحب مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٨ (٢٠١٥) بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص ليعمل مع حكومة بوروندي وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وكذلك مع الشركاء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وسائر الشركاء الدوليين، دعما لإقامة حوار شامل بين جميع الأطراف البوروندية وحل النزاع بالوسائل السلمية، ودعما للجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

٥٠ - ودعا مجلس الأمن الأمين العام في القرار نفسه إلى نشر فريق في بوروندي للتنسيق والعمل مع حكومة بوروندي، والاتحاد الأفريقي، وسائر الشركاء لتقييم الحالة ووضع خيارات لمعالجة الشواغل السياسية والأمنية.

٥١ - وفي رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/926)، قدم الأمين العام خيارات بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد، وتضمنت نشر عملية حفظ السلام المتكاملة المتعددة الأبعاد إلى بوروندي في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو بعثة سياسية خاصة متكاملة ومكتملة.

٥٢ - وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ٢٢٧٩ (٢٠١٦)، أن يقوم من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها مستشاره الخاص، بدعم الحوار بين الأطراف البوروندية وأن ينسق ويعمل، في ذلك الصدد، مع الوسيط التابع لجماعة شرق أفريقيا والمدعوم من الاتحاد الأفريقي والميَسِّر الذي يعمل معه، وكذلك مع الوفد الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، وأن يقدم الدعم التقني والفني لهذه الوساطة. وفي أعقاب الإعلان عن أن الحوار في إطار جماعة شرق أفريقيا سيبدأ في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٦ في أروشا، أجرى مكتب المستشار الخاص مناقشات مع الجماعة لإنشاء آلية مشتركة بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم العملية.

٥٣ - وطلب مجلس الأمن أيضا في قراره ٢٢٧٩ (٢٠١٦) إلى الأمين العام أن يحسِّن مشاركة الأمم المتحدة في بوروندي من خلال تعزيز فريق المستشار الخاص بهدف العمل مع حكومة بوروندي وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل دعم الحوار بين الأطراف البوروندية، وفي مجالي الأمن وسيادة القانون.

٥٤ - وبناء على طلب مجلس الأمن، قدم الأمين العام في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الخيارات المتعلقة بنشر مساهمة من عناصر الشرطة التابعة للأمم المتحدة من أجل زيادة قدرة

الأمم المتحدة على رصد الحالة الأمنية والتشجيع على احترام حقوق الإنسان والارتقاء بسيادة القانون (انظر S/2016/352، المرفق). وشملت الخيارات توفير وجود شرطي بغرض الحماية والرصد (حوالي ٣ ٠٠٠ فرد)، وتوفير وجود شرطي بغرض الرصد (٢٢٨ فردا)، وتوفير وجود شرطي بغرض التقييم (٢٠ إلى ٥٠ فردا).

٥٥ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي أذن فيه في نشر عنصر شرطي تابع للأمم المتحدة تحت سلطة مكتب المستشار الخاص. والحد الأقصى المأذون فيه لعنصر الشرطة هو ٢٢٨ من فرادى ضباط الشرطة الذين سينشرون في بوجومبورا وفي جميع أنحاء البلد، بولاية تتمثل في رصد الحالة الأمنية ودعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

٥٦ - وفي القرار نفسه، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يجري تقييما للمخاطر، وأن يتخذ استنادا إلى ذلك التقييم الخطوات اللازمة لحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، بما في ذلك عنصر شرطة الأمم المتحدة في بوروندي.

٥٧ - وفي ذلك القرار، طلب مجلس الأمن أيضا إلى الأمين العام أن يسرع في تنفيذ تعزيز مكتب المستشار الخاص، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ من القرار ٢٢٧٩ (٢٠١٦) والفقرة ٧ من القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، عن طريق زيادة عدد الموظفين السياسيين في بوروندي بنسبة كبيرة من أجل الاضطلاع بالمهام التالية: (أ) التواصل مع جميع الجهات المعنية بالأزمة، بما في ذلك الحكومة والمعارضة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والزعماء الدينيون وغيرهم؛ و(ب) تقديم الدعم الفني للحوار بين الأطراف البوروندية؛ و (ج) العمل مع جميع الأطراف البوروندية من أجل وضع تدابير لبناء الثقة بغرض تحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية، وتهيئة بيئة مؤاتية للحوار السياسي.

٥٨ - وفي ذلك القرار، طلب المجلس كذلك تقديم تقارير إضافية، بما في ذلك تقارير فصلية للأمين العام عن الحالة في بوروندي، بما يشمل الإبلاغ عن أي أحداث عامة تتعلق بالتحريض على الكراهية والعنف، وعن التعديلات الممكنة لعنصر شرطة الأمم المتحدة، وكذلك تقارير خطية فورية، كلما دعت الحاجة، عن الحوادث الأمنية الخطيرة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان.

### التعاون مع الكيانات الأخرى

٥٩ - يقوم مكتب المستشار الخاص بالاتصال مع مكاتب الأمم المتحدة السياسية الإقليمية والتنسيق معها، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب المبعوث

الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، لضمان القدر الكافي من الدعم للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تُتخذ بخصوص بوروندي. ويتعاون المكتب بصورة وثيقة أيضا مع تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، بهدف زيادة الاتساق في التعامل مع المشاكل السياسية في بوروندي.

٦٠ - ويتعاون مكتب المستشار الخاص بصورة وثيقة مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي. وعند الاقتضاء، تقام علاقات تآزر مع البرامج والمشاريع الجارية ذات الصلة بتنفيذ ولاية المكتب. وعلى وجه الخصوص، لا يزال المستشار الخاص يعتمد على المشورة والدعم التقنيين المقدمين من المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضمان مراعاة احترام حقوق الإنسان في جميع الأنشطة.

٦١ - وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، أن يضع خيارات لتمكين الأمم المتحدة من تيسير نشر مراقبين في مجال حقوق الإنسان ومراقبين عسكريين تابعين للاتحاد الأفريقي وطرائق للتعاون بين عنصر شرطة الأمم المتحدة، الخاضع لسلطة مكتب المستشار الخاص، ومراقبي الاتحاد الأفريقي. وعلى مستوى المقر، يترأس المستشار الخاص بانتظام فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية ببوروندي، التي تضم ممثلين عن جميع إدارات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة. ويعقد المستشار الخاص اجتماعات تنسيقية مع المبعوثين الدوليين العديدين إلى بوروندي، وكذلك مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين المتمركزين في أديس أبابا وأماكن أخرى.

٦٢ - ولتعزيز الكفاءة وتفادي الازدواجية، يتولى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي تقديم الخدمات لموظفي مكتب المستشار الخاص الموفدين إلى بوروندي. ويقوم الفريق المصغر لدعم المكتب الموفد إلى بوجمبورا بدعم الاحتياجات الإدارية واللوجستية اليومية للفريق، من خلال الاضطلاع بالمهام التي لا يمكن أداؤها عن بعد وتوفير حلقة وصل إدارية مع مركز الخدمات الإقليمي.

**المعلومات المتعلقة بالأداء**

٦٣ - نُشر فريق المستشار الخاص في بوروندي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وبدأ الفريق العمل في البلد، من خلال بناء العلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويلقى مكتب المستشار الخاص تعاونا كاملا من الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وجه رئيس بوروندي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن ليبيّن أنه أعطى

تعليمات إلى مسؤولي السلطات الوطنية المعنية لوضع أنفسهم تحت تصرف المستشار الخاص والتعاون بشكل وثيق مع فريقه من أجل السعي سويا إلى تحديد المساعدة اللازمة لدعم عملية الحوار الوطني الشامل والجهود المبذولة في مجالات نزع السلاح والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

٦٤ - ويقيم مكتب المستشار الخاص علاقة عمل وثيقة مع مكتب ميسر جماعة شرق أفريقيا ويناقش معه الدعم التقني والفني للوساطة. وعقد الرئيس السابق لجمهورية تترانيا المتحدة جلسة حوار مع أصحاب المصلحة البوروندين في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو، بهدف التوصل إلى قرار بشأن جدول أعمال العملية ومكان انعقاد اجتماعاتها والمشاركة فيها. وحضر جلسة الحوار كل من حكومة بوروندي ورؤساء بوروندي السابقين وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات الدينية. ولكن، لم يشارك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الاجتماع. ومن المتوقع أن يواصل مكتب المستشار الخاص تقديم الدعم التقني والفني لجلسات الحوار الإضافية المتوقع عقدها خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦.

٦٥ - وفي أعقاب سلسلة من الزيارات الرفيعة المستوى التي قام بها مجلس الأمن، ووفد من الاتحاد الأفريقي مؤلف من أربعة رؤساء حاليين ورئيس وزراء حالي واحد، والأمين العام للأمم المتحدة، إلى بوروندي في الربع الأول من عام ٢٠١٦، يتوافر قدر كبير من الدعم الدولي للوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا ويدعمها الاتحاد الأفريقي ولإجراء حوار جامع وحقيقي بين الأطراف البوروندية.

٦٦ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، خلال زيارة الأمين العام، أعلن رئيس بوروندي أن الحكومة ستقوم بإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح لوسيلتين إعلاميتين مستقلتين باستئناف عملياتهما، وتعليق الأوامر بإلقاء القبض على عدد من شخصيات المعارضة. وتعتبر هذه التدابير من تدابير بناء الثقة الهامة للتشجيع على الحوار. ويواصل مكتب المستشار الخاص، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رصد تنفيذها.

٦٧ - واستجابة لطلب من مجلس الأمن في قراره ٢٢٧٩ (٢٠١٦)، قدم الأمين العام في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الخيارات المتعلقة بنشر مساهمة شُرطية في بوروندي، على النحو المفصل أعلاه. وفي وقت لاحق، اتخذ المجلس القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، الذي أذن فيه في نشر عدد يصل إلى ٢٢٨ من فرادى ضباط الشرطة في بوجومبورا وفي جميع أنحاء البلد.

### افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

٦٨ - وضع مكتب المستشار الخاص خطته لدعم عملية الحوار السياسي، على أساس المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في بوروندي وفي المنطقة، وكذلك مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من مبادرات الحوار السابقة في بوروندي وفي أماكن أخرى. وتحدد الخطة الخطوات التحضيرية، والخيارات المتعلقة بالشكل، والمشاركة، وجدول الأعمال فضلا عن طرائق تقديم الدعم التقني والفني.

٦٩ - ووضع مكتب المستشار الخاص أيضا خطة عمله لعام ٢٠١٦، التي تحدد المنجزات المستهدفة والجداول الزمنية وتقسيم المسؤوليات، فيما يتعلق بتقييم الحالة، ودعم الحوار والتواصل بشأن المسائل الأمنية، وضمان التكامل مع الشركاء الإقليميين.

٧٠ - وسيعزز مكتب المستشار الخاص قدرته على دعم الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا ويدعمها الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في المجالات الرئيسية المتمثلة في الخبرة الفنية والمواضيعية، وخدمات المؤتمرات، والإعلام.

٧١ - وسيستعرض مكتب المستشار الخاص أيضا بانتظام تحليله، بما في ذلك دعما لخطط الطوارئ، بما يتسق مع القرارين ٢٢٤٨ (٢٠١٥) و ٢٢٧٩ (٢٠١٦)، لتمكين المجتمع الدولي من التصدي لأي تدهور آخر في الحالة. وسيعزز المكتب نوعية ونطاق التحليل الذي يجريه والتوعية التي يقدمها من خلال نشر موظفين سياسيين في المكاتب المحلية للفريق القطري في غيتيغا ونغوزي وماكامبا لرصد الحالة والتواصل مع الجهات الفاعلة المحلية.

٧٢ - وتشمل مسببات التكلفة الرئيسية التي ستؤثر في التخطيط الترتيبات اللوجستية، وزيادة تواتر السفر داخل بوروندي والمنطقة وعلى الصعيد الدولي، حسب الاقتضاء، فضلا عن تكاليف الموظفين الأخرى والتكاليف التشغيلية الأخرى اللازمة لتلبية متطلبات الولاية مع تقدم الحوار السياسي البوروندي. وترتبط مسببات التكلفة أيضا بالخطط الرامية إلى الانتقال إلى مجمع جديد في بوجومبورا في عام ٢٠١٦.

٧٣ - وسيواصل عنصر الدعم ضمان الإدارة والتنسيق في الوقت المناسب وتوفير الدعم الإداري والتقني من أجل التنفيذ الناجح لولاية مكتب المستشار الخاص. وسيضمن المكتب الاستخدام الفعال لخدمات التداول بالفيديو من أجل الحد من تكاليف السفر وتحقيق فوائد من خلال خدمات التدريب عن بعد التي يقدمها مقر الأمم المتحدة وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وقاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا. وسيواصل المكتب الاستفادة من خدمات سلسلة الإمداد وأمين الصندوق والشؤون المالية والمشتريات التي

يوفرها مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بقدر ما ينطبق الأمر من أجل استغلال قدرات المركز وخبراته.

٧٤ - وفيما يلي هدف المكتب وإنجازاته المتوقعة وما يتعلق بها من مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ٤

**الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء**

**هدف المنظمة**: دعم حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ عملية للحوار السياسي تتسم بالمصداقية ويشارك فيها جميع الأطراف وتكون بقيادة وطنية، وتعزيز مؤسسات الأمن وسيادة القانون في نفس الوقت

| الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة | مؤشرات الإنجاز | | مقاييس الأداء ٢٠١٧ | مقاييس الأداء ٢٠١٦ | مقاييس الأداء ٢٠١٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| (أ) تنفيذ عملية للحوار السياسي تتسم بالمصداقية ويشارك فيها جميع الأطراف وتكون بقيادة وطنية وتحظى بالتأييد الدولي | '١' الاتفاق على إجراءات عملية للحوار السياسي وعلى هيكلها وجدولها الزمني | العدد المستهدف | نعم | نعم | |
| | | العدد المقدر | | لا | |
| | | العدد الفعلي | | | |
| | '٢' عقد جلسات حوار يشارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون | العدد المستهدف | ٦ | ٤ | |
| | | العدد المقدر | | ٤ | |
| | | العدد الفعلي | | | |
| | '٣' تقديم الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين الدعم المشترك للعملية | العدد المستهدف | نعم | | |
| | | العدد المقدر | | نعم | |
| | | العدد الفعلي | | | |
| (ب) النجاح في الحفاظ على التفاعل السياسي بين الأمم المتحدة والنظراء البوروندين بهدف تعزيز احترام الدستور واتفاق أروشا | '١' اضطلاع الأمم المتحدة بجهود للعمل مع جميع الأطراف البوروندية من أجل وضع تدابير بناء الثقة للانخراط في الحوار السياسي | العدد المستهدف | نعم | | |
| | | العدد المقدر | | نعم | |
| | | العدد الفعلي | | | |
| | '٢' تلقي مجلس الأمن تقارير منتظمة يعدها الأمين العام عن تنفيذ القرارات | العدد المستهدف | نعم | | |
| | | العدد المقدر | | نعم | |

| | |
|---|---|
| المنطبقة وإبلاغه فورا، حسب الاقتضاء، بالحوادث الأمنية الخطيرة، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان | العدد الفعلي |

النواتج

- التشجيع على التوصل إلى حل سياسي للأزمة البوروندية لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال زيارات إلى بوروندي وبلدان المنطقة (٦)
- عقد اجتماعات مع الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، بهدف تفعيل آلية مشتركة دعما لعملية الحوار البوروندية (٦)
- تقديم الدعم إلى الآلية المشتركة في مجالات الخبرة الفنية والمواضيعية، وخدمات المؤتمرات، والاتصالات العامة
- عقد اجتماعات تنسيقية برئاسة مشتركة مع الشركاء الدوليين للتوصل إلى توافق آراء بشأن الاستجابات الدولية (١٢)
- إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو الجماعات النسائية والشبابية ومؤسسات الإعلام، بهدف إشراك جميع فئات المجتمع البوروندي في عملية الحوار الوطني (٦)
- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المسائل المتعلقة بالحوار الوطني
- تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة المعنية، وكذلك إلى المنظمات الإقليمية، عن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي والجهود التي يبذلها المستشار الخاص (٦)
- تنفيذ مبادرات لإذكاء الوعي العام للسكان البوروندين، بما في ذلك من خلال أنشطة إعلامية تشدد على أهمية الحوار السياسي وإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان
- إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية لإثارة الشواغل المتعلقة بحالة الأمن وسيادة القانون (١٠)
- إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة وتعميم مراعاة حقوق الإنسان (١٠)
- عقد اجتماعات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما يشمل ممثلي النساء والشباب ووسائط الإعلام، لضمان مراعاة الشواغل الأمنية لهذه الجهات (٦)
- عقد اجتماعات مع ممثلي قوات الأمن والدفاع الوطنية لتحديد المخاطر والبحث عن الحلول الملائمة (١٢)
- عقد اجتماعات مع ممثلي قوات الأمن والدفاع الوطنية لإدماج المنظور الجنساني في هيكل الأمن والدفاع (١٢)
- عقد اجتماعات تنسيقية مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يضطلعون بالتخطيط للقطاع الأمني بهدف ضمان الاتساق في النهج (١٢)

## العوامل الخارجية

٧٥ - من المتوقع أن يتحقق الهدف شريطة ألا يكون هناك أي تأخير في عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وألا تمنى تلك العملية بالفشل، وألا توقف حكومة بوروندي تعاونها، وألا يحدث أي تدهور في الحالة الأمنية من شأنه الحد من قدرة مكتب المستشار الخاص على العمل في بوروندي؛ وأن يتواصل الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

## الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٥

**الموارد المالية**

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| | ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ | | | الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاعتمادات | النفقات المقدرة | الفرق | الاعتمادات لعام ٢٠١٦ | مجموع الاحتياجات | الاحتياجات غير المتكررة | الفرق (٢٠١٧-٢٠١٦) | صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧[أ] |
| الفئة | (١) | (٢) | (٣)=(١)-(٢) | (٤)=(١) | (٥) | (٦) | (٧)=(٥)-(٤) | (٨)=(٥)-(٣) |
| تكاليف الموظفين المدنيين | ٣ ٢٠٢,٨ | ٣ ٢٨٩,٨ | (٨٧,٠) | ٣ ٢٠٢,٨ | ٥ ٥٥٥,١ | — | ٢ ٣٥٢,٣ | ٥ ٦٤٢,١ |
| التكاليف التشغيلية | ٤ ٥٦٠,٩ | ٤ ٢٥٨,٩ | ٣٠٢,٠ | ٤ ٥٦٠,٩ | ٦ ٣٧٢,٠ | ٤٢٦,٨ | ١ ٨١١,١ | ٦ ٠٧٠,٠ |
| **المجموع** | **٧ ٧٦٣,٧** | **٧ ٥٤٨,٧** | **٢١٥,٠** | **٧ ٧٦٣,٧** | **١١ ٩٢٧,١** | **٤٢٦,٨** | **٤ ١٦٣,٤** | **١١ ٧١٢,١** |

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٦

**الوظائف**

| | الفئة الفنية والفئات العليا | | | | | | | | | | فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها | | الموظفون الوطنيون | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | و أ ع | أ ع م | مد-٢ | مد-١ | ف-٥ | ف-٤ | ف-٣ | ف-٢ | **المجموع الفرعي** | الخدمات الميدانية/فئة الخدمات الأمنية | فئة الخدمات العامة | **المجموع الفرعي، الموظفون الدوليون** | الموظفون الفنيون الوطنيون | الموظفون الرتبة المحلية | **المجموع** | متطوعو الأمم المتحدة | **المجموع** |
| الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦ | ١ | – | ١ | ٢ | ٦ | ٦ | ٢ | – | **١٨** | ٧ | ١ | **٢٦** | ٢ | ٥ | **٣٣** | – | **٣٣** |
| الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧ | ١ | – | ١ | ٢ | ٨ | ١٣ | ٤ | – | **٢٩** | ١٢ | ٢ | **٤٣** | ٣ | ٧ | **٥٣** | – | **٥٣** |
| **التغير** | **–** | **–** | **–** | **–** | **٢** | **٧** | **٢** | **–** | **١١** | **٥** | **١** | **١٧** | **١** | **٢** | **٢٠** | **–** | **٢٠** |

٧٦ - يعكس الرصيد الحر في عام ٢٠١٦ أساسا (أ) انخفاض في السفر بسبب انخفاض وتيرة المناقشات السياسية؛ و (ب) تنقل محدود للموظفين عن طريق النقل البري نتيجة لحالة أمنية متوترة في المنطقة؛ و (ج) تأخر في نشر أصول الاتصالات بسبب إعطاء الأولوية لنشر الأصول في بوجومبورا وتأجيل النشر في المناطق، وتقابل ذلك جزئيا زيادة تحت بند الموظفين المدنيين نتيجة لمعدلات الشغور الفعلية لجميع فئات الوظائف، التي تقل عن المعدلات المدرجة في الميزانية.

٧٧ - وتبلغ الموارد المقترحة لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٧ ما قدره ١٠٠ ٩٢٧ ١١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي ستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة باستمرار ٣٣ وظيفة والإنشاء المقترح لـ ٢٠ وظيفة إضافية (١ وكيل الأمين العام، و ١ مد-٢، و ٢ مد-١، و ٨ ف-٥، و ١٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ١٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة، و ٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٧ وظائف من الرتبة المحلية) (١٠٠ ٥٥٥ ٥ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٠٠٠ ٣٧٢ ٦ دولار)، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٣٧٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٠٠٠ ٧٩٧ ١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٠٤٩ ٢ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٣٦٤ دولار)، والاتصالات (٢٠٠ ٥٨٩ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٥٥٠ دولار)، والخدمات الطبية (٢٠٠ ٢٤٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٤٠٤ دولار).

٧٨ - وقد طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، أن يسرع في تنفيذ تعزيز مكتب المستشار الخاص عن طريق زيادة عدد الموظفين السياسيين في بوروندي بنسبة كبيرة، وأن يجري تقييما للمخاطر، وأن يتخذ استنادا إلى ذلك التقييم الخطوات اللازمة لحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، بما في ذلك عنصر شرطة الأمم المتحدة في بوروندي. وبناء على ذلك، يقترح مكتب المستشار الخاص فيما يتعلق بعام ٢٠١٧ إدراج ما مجموعه ٢٠ وظيفة جديدة (٢ ف-٥، و ٧ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١ لموظف فني وطني، و ٢ من الرتبة المحلية).

**نيويورك**

٧٩ - تُقترح ثلاث وظائف جديدة لمكتب المستشار الخاص (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، يكون مقرها في نيويورك، من أجل التخطيط لمساهمة بأفراد شرطة الأمم المتحدة، وتحليل المعلومات. وعلاوة على ذلك، تقترح

وظيفة جديدة واحدة (ف-٣)، يكون مقرها في شعبة أفريقيا الأولى في إدارة الشؤون السياسية، لتقديم الدعم لمكتب المستشار الخاص.

**بوروندي – مكتب رئيس المكتب**

٨٠ - تقترح وظيفة جديدة واحدة (موظف فني وطني)، يكون مقرها في بوروندي، للاضطلاع بمهمة المراسم والاتصال مع النظراء الوطنيين.

**بوروندي – وحدة دعم الحوار**

٨١ - تقترح خمس وظائف جديدة (١ ف-٥ و ٤ ف-٤)، يكون مقرها في بوروندي، لأغراض التنسيق، ودعم جهود الوساطة، والوجود في ثلاثة مكاتب إقليمية (غيتيغا ونغوزي وماكامبا) للتواصل مع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي.

**بوروندي – وحدة الأمن وسيادة القانون**

٨٢ - تقترح خمس وظائف جديدة (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية)، يكون مقرها في بوروندي، للعمل في وحدة الأمن وسيادة القانون، من أجل الاتصال مع حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الآخرين وتقديم المشورة بشأن التنمية، وتنفيذ وتقييم أنشطة سيادة القانون بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية، وتحليل المعلومات فيما يتعلق بالأمن وسيادة القانون.

**بوروندي – قسم دعم البعثة**

٨٣ - تقترح ثلاث وظائف جديدة (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من الرتبة المحلية)، يكون مقرها في بوروندي، لإدارة النقل والصيانة، وتقديم الدعم الإداري والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات.

**بوروندي – وحدة شؤون أمن وسلامة الموظفين**

٨٤ - تقترح وظيفتان جديدتان لموظفي أمن (٢ من فئة الخدمة الميدانية)، يكون مقرهما في بوروندي، لتعزيز وحدة شؤون أمن وسلامة الموظفين والاتصال مع إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تطبيق معايير نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة في بوروندي.

**نقل الوظائف (بين المواقع)**

٨٥ - يقترح نقل اثنين من موظفي الشؤون السياسية (١ ف-٥ و ١ ف-٤) من فريق دعم الوساطة من نيروبي إلى بوروندي. ويساهم فريق دعم الوساطة في الجهود التي يبذلها مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك بوروندي، لتقديم الدعم التقني والفني للوساطة.

٨٦ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين احتياجات عام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ أساسا إلى (أ) الزيادة المقترحة في عدد الوظائف؛ و (ب) استقدام خبراء استشاريين إضافيين؛ و (ج) زيادة السفر الرسمي بسبب الزيادة في عدد المشاورات واجتماعات الحوار المتوقعة؛ و (د) زيادة عدد المواقع التي يجب توفير تكاليف استئجار الأماكن الخاصة بها؛ و (هـ) اقتناء معدات جديدة لتكنولوجيا المعلومات؛ (و) الاستعانة بموظفي تكنولوجيا المعلومات الذين يجري التعاقد معهم على الصعيدين الدولي والمحلي.

**الموارد الخارجة عن الميزانية**

٨٧ - لم تُتَح للمكتب موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٦ ولا يُتوقع أن تتاح له في عام ٢٠١٧.

## ثانيا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٨ - **يطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:**

(أ) **أن توافق على ميزانيتي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، لعام ٢٠١٧، البالغتين ٤٠٠ ٤١٤ ٢٧ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛**

(ب) **أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول للقرار ٢١٣/٤١، مبلغاً إضافياً قدره ٧٠٠ ٣٨٥ ٢٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بعد احتساب النفقات الزائدة المقدرة في عام ٢٠١٦ والبالغة ٣٠٠ ٩٧١ دولار؛**

(ج) **أن تعتمد مبلغا قدره ٠٠٠ ٠٧٥ ٢ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار الباب ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.**